



بيانات وتوضيحات

استنادا إلى مقتضيات المادة 111 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، والتي تنص على أن مقتضيات المادتين 104 و116 المتعلقتين بتحديد سن التقاعد وتمديدته وتجديد تمديدته، تدخل حيز التنفيذ من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية؛ واستنادا أيضا إلى مقتضيات المادة 116 من نفس القانون، والتي تنص على أن القضاة الذين يوجدون في فترة تمديد حد سن التقاعد، يستمرون عند دخول هذا القانون التنظيمي حيز التنفيذ، في ممارسة مهامهم إلى غاية انتهاء فترة هذا التمديد، ويمكن للمجلس تمديد حد سن تقاعدهم لمدة أقصاها سنة واحدة قابلة للتجديد لنفس الفترة إلى حين بلوغهم حد سن سبعين (70) سنة وفق المعايير المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛ وفي إطار المادة 84 من هذا القانون، والتي تنص على أن المجلس يراعي على الخصوص عند النظر في تمديد حد سن تقاعد قضاة أو تجديده:

- المصلحة القضائية؛

- الأداء المهني للقاضي وخاصة خلال الخمس سنوات السابقة لبلوغه حد سن التقاعد؛

- القدرة الصحية للقاضي؛

- موافقة المعني بالأمر.

فقد عرضت على المجلس بخصوص هذا الموضوع، ثلاثة لوائح، الأولى تتضمن أسماء واحد وعشرين (21) قاضيا سينهون الفترة الأولى لتمديد حد سن تقاعدهم في الستة أشهر الأولى من السنة المقبلة (2017)، والثانية تتضمن أسماء تسعة (9) قضاة سينهون الفترة الثانية لتمديد حد سن تقاعدهم في هذه الفترة، والثالثة تتضمن أسماء ثمانية (8) قضاة سينهون الفترة الثالثة لتمديد حد سن تقاعدهم في نفس الفترة أيضا.

وقد تدارس المجلس هذا الموضوع ملتزما بمقتضيات المادة 84 المشار إليها أعلاه، كما اعتمد المجلس في ذلك بالإضافة إلى ما تتضمنه ملفات المعنيين بالأمر، على ما يلي:

- النظريات المبدأة في شأن المعنيين بالأمر من طرف رؤسائهم المباشرين؛

- الاستشارة التي أجرتها أمانة المجلس مع الرؤساء المباشرين للمعنيين بالأمر؛

- المعلومات المتوفرة لدى السادة أعضاء المجلس.

وبعد دراسة الموضوع وفق المعايير المشار إليها أعلاه، اقترح المجلس تمديد حد سن تقاعد تسعة عشر (19) قاضيا للمرة الثانية (اللائحة رقم 1)، وتسعة (9) قضاة للمرة الثالثة، (اللائحة رقم 2) وثمانية (8) قضاة للمرة الرابعة (اللائحة رقم 3).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه بخصوص اللائحة الأولى، تقدم المجلس باقتراح جعل حد تمديد حد سن تقاعد مسؤول قضائي تلبية لرغبته، وبإحالة قاض واحد إلى التقاعد بعد أن تبين للمجلس أنه ليست هناك ضرورة تدعو إلى الاحتفاظ به.

كما عرضت على المجلس، وضعية قاض، تم مؤخرًا تجديد تمديد حد سن تقاعده لمدة سنة واحدة، تبين أن المصلحة القضائية تقتضي- جعل حد لتجديد تمديد حد سن تقاعده وإحالة إلى التقاعد، وبعد دراسة هذه الوضعية تقدم المجلس باقتراح جعل حد لتجديد تمديد حد سن تقاعده. كما عرض على المجلس، طلب تقدمت به قاضية تلتبس فيه جعل حد لتمديد حد سن تقاعدها اعتبارًا لظروفها الصحية التي لم تعد تسمح لها بمواصلة عملها وفق المرغوب، وبعد دراسة هذا الطلب أيضًا، تقدم المجلس باقتراح جعل حد لتمديد حد سن تقاعدها.